التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004-2015

أ.د. وفاء جعفر المهداوي* م.م. سليمة هاشم جارالله**

dr_wafaaal_mahdawi@ Uomustansiriyah.edu.iq Salimah12233h33@Uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص :

إنّ العراق جزء لا يتجزأ من المنظومة العالمية فضلا عن ذلك تأثره بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية ، لذلك انتهج مساراً جديدا في التنمية وتحديدا بعد عام 2003 ، واتجاهه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية وقانون المحافظات رقم (21) لسنة (2008) ، فضلا عن دستور العراق الدائم لسنة (2005) التي كانت بيئة داعمة لمسار التنمية المحلية المستدامة إلا انها لم تحقق نتائج ايجابية تلبي أولويات المحافظات ، ولم تنعكس على تحقيق مستوى الرفاه المنشود لوجود تحديات أفرزتها البيئة الخارجية التي تتمثل بأحادية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على مورد وحيد لتمويل برامج التنمية المحلية المستدامة وضعف القاعدة الإنتاجية المتأتية من القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة – الزراعة) والتي تشكل ركائز مهمة للنمو المستدام ، فضلا عن ذلك غياب معايير وأسس التمكين والإنصاف ، في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية والتي تلقي بظلالها على جهود تحقيق التنمية المحلية المستدامة والمضي بها قدما إلى الأمام .

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية المستدامة ، التحديات الاقتصادية ، النزوح الداخلي .

Abstract :

After 2003 ,Iraq began to adopt a new approach represented mainly by Supporting a Sustainable local development as a result of a number of economic , Social , institutional and environmental factors on both the national and international levels . The new permanent constitution of 2005 and the act of governorates No(21) of 2008 related to administrative decentralization are the main pillars for creating a supporting environment to achieve the Sustainable local development . However , this Supporting legal environment is not enough to achieve an acceptable level of welfare for the Society because of a number of internal and external challenges. These challenges can be represented by Just one resource (oil) whick clepends on one uesource to finance the programs of the Sustainable local development , weakness of the productive base resulting mainly from deficiencies in the main economic sectors (industry , agriculture) and the absence of the empowerment and equity standards.

Key words : sustainable local development , economic challenges , displacement .

---

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

تأريخ استلام البحث 2017/4/9

تأريخ قبول للنشر 2017/5/15

مستل من أطروحة دكتوراة

المقدمة

إنّ العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية خلال العقود السابقة كانت هي الحاكمة بشكل رئيس على مسار التنمية المحلية المستدامة في العراق التي تركز فيها الاهتمام على بعض المحافظات دون الأخرى مما أدى إلى تعميق حدة الاختلالات البنيوية بين المحافظات وتزايد الفجوة ما بين الحضر والريف داخل المحافظة الواحدة ، كما أن التحول في النظام السياسي والاقتصادي بعد عام (2003) لم يدعم مسار التنمية الجديد وهذا يعود إلى التحديات الكبيرة التي واجهت التطبيق مما حدت من المضي قدما في ترسيخ أسس سليمة للتنمية المحلية المستدامة في العراق ومن هذه التحديات تذبذب اسعار النفط وعدم الاستقرار الامني والتحديات البيئية التي أثرت على النمو المعزز للاستدامة والتمكين والانصاف بدلالة انخفاض مؤشرات الاستدامة والتنمية البشرية .

مشكلة البحث :

اخفقت سياسات التنمية المحلية المستدامة التي طبقت في العراق منذ عقود خلت أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لأنها تفتقر إلى التخطيط السليم " انعدام الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية " في توزيع الاستثمارات ، مما أدى إلى تعميق حدة التفاوت الاقتصادي بين محافظات العراق واتساع الهوة بين الحضر والريف ، كما أن خيار التنمية المحلية المستدامة بعد عام (2003) ، قد واجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية انعكست سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى :

1. التعرف على مفهوم التنمية المحلية المستدامة ومسارها التاريخي .
2. تشخيص التحديات التي تعرقل مسار التنمية المحلية المستدامة في العراق وترسخ الثنائية المكانية وتعمق من حدة التفاوت المكاني بين المحافظات .

فرضية البحث :

إنّ توافر آليات داعمة للنمو والتمكين والانصاف في العراق بعد عام (2003) لم يثمر عن نتائج ايجابية تلبي اولويات المحافظات وتنعكس على مستوى الرفاه لوجود تحديات افرزتها البيئة الخارجية والداخلية .

النطاق المكاني والزماني :

اتخذ البحث من العراق بعدا مكانيا ، أما النطاق الزماني فقد ركزت على المدة (2004-2015) مسارا في التحليل لاتجاه العراق نحو التغيير في نظامه الاقتصادي والسياسي .

منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على تحديات البيئة الخارجية وكل هذا تم دعمه بالبيانات التي أكدت الحقائق التي تم التوصل إليها .

هيكل البحث :

من أجل التحقق من فرضية البحث والوصول إلى اهدافه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة ، أما المبحث الثاني استعرض التنمية المحلية المستدامة من منظور الاطار القانوني والتشريعي في العراق للمدة (2004-2015) ، أما المبحث الثالث فقد تناول التحديات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية ، والتحديات البيئية .

المبحث الاول

التنمية المحلية المستدامة ... تطور مفاهيمي

هنالك اختلافات واضحة بين البلدان من حيث جني ثمار التنمية وبحسب الزمان والمكان[*] وتعبر الاختلافات الإقليمية عن تدني في مستويات الدخل والنشاط الاقتصادي بين أقاليم البلد الواحد وبين مناطق الحضر والريف وتشير أدبيات التنمية ان معظم الفقراء هم من الريف حيث تنخفض مستويات المعيشة وفرص العمل لذلك جرى التفكير عن اتجاهات تنموية جديدة ومنها التنمية المحلية المستدامة وفي هذا المبحث سيتم تتبع تطور هذا المفهوم كالآتي :

أولاً : تنمية المجتمع خلال المدة (1948-1968) :

في عام (1948) تبنى مؤتمر كامبردج أول تعريف قدم حول الإدارة الأفريقية للتنمية لمناقشة بعض الأمور التي تتعلق بالمستعمرات الأفريقية من قبل المكتب الاستعماري البريطاني واعد التنمية المحلية تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادرة من سكانها [1] ، كما ان فكرة منهج تنمية المجتمع قد درست لأول مرة في نطاق الأمم المتحدة عام (1950) وقامت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لتنسيق نشاطها في موضوع المجتمع المحلي بدءاً من عام (1953) [2] ، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر اشردج الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي[3] ، كما وجهت سكرتارية الأمم المتحدة تقريرا هاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام (1955) في موضوع التطور الاجتماعي عن طريق النهوض بالمجتمعات المحلية ، فضلا عن ذلك اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتطور في المجتمعات النامية[4] ، كما قدمت إدارة المعونة الفنية دراسة متخصصة في ميدان تنمية المجتمعات المحلية خلال المؤتمر الذي عقد في بار بهولندا عام (1955)[5]، وفي عام (1957) اتخذت الجمعية العامة التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية قرارا بناءً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعد تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية[6] ، وفي بداية الستينيات دخل على مفهوم التنمية تطور مهم وذلك بإعطاء مزيد من الاهتمام لرأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي ، أي الاستثمار البشري لاسيما في التعليم ، فضلا عن ذلك ومع تزايد اهتمام الأمم المتحدة بتنمية المجتمع المحلي تخلت هيئة اليونسكو عام (1960) عن مصطلح " التعليم الأساسي " واستبداله بمصطلح تنمية المجتمع ، إشارة إلى جهودها المبذولة وكيفية التعامل مع سكان الريف من اجل تقديم المساعدة للنهوض ببيئتهم [7] .

ثانياً : التنمية المحلية خلال المدة (1970 - 1990) :

وقد مرت التنمية المحلية خلال المدة (1970-1990) بمرحلتين تبلور فيها المفهوم إلى :

1. التنمية الريفية المتكاملة (1970-1980)

أشار تقرير البنك الدولي في منتصف السبعينيات ان أكثر من (80%) من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة ، لاسيما في مجالات الصحة ، التعليم ، ومياه الشرب النقية ، والكهرباء مقارنة بالمدن وقد ترتب على ذلك ظهور مصطلح جديد وهو "التنمية الريفية المتكاملة " عام (1975) في تقرير صادر عن البنك الدولي وكان الهدف منه وضع إطار استراتيجي شامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية [8]، وعرفت التنمية الريفية المتكاملة بأنها "عملية التغير الارتقائي الجذري المخطط والمنظم ، والتي يتم إحداثها في بنيان ووظائف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تنفيذ مجموعة شاملة ومتكاملة ومتوازنة ومتناسقة من البرامج والمشروعات التنموية التي تنفذ عن طريق تكامل الجهود الحكومية ، والجهود الطوعية للسكان الريفيين ومشاركتهم الشعبية وابتكارهم البناء وذلك لتحقيق الرفاه الاجتماعي لسكان الريف بما يكفل عدالة توزيع مردود التنمية " [9] .

2. التنمية المحلية (1980-1990)

إنّ الانتقادات الموجهة إلى مفهوم التنمية التقليدية وظهور مفاهيم بديلة تتناول رؤى وأبعاد اجتماعية أكثر وأوسع للاقتصاد قد أدى إلى اتساع مدى وتنوع المفاهيم والأفكار بشأن التنمية المحلية ، كما ان العمل على تقليص التفاوت الاجتماعي والارتقاء بالاستدامة البيئية ، والتشجيع على وجود حكومة شاملة والتحكم المؤسسي (الحوكمة) والإقرار

(*) مفهوم المكان انطلاقا من علم الجغرافيا (نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية والبيئية من السكان وكثافتهم ونمط المعيشة وتركيزهم الاجتماعي ونشاطهم) ويؤدي المستوى التقني والمعرفي دورا بارزا في طبيعة هذه العلاقات . انظر في ذلك:
- رجراج محمد وحداد محمد ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 2014 ، ص 793.

(1) رشاد أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ط1 ، 2011 ، ص 21.
(2) أحمد مصطفى خاطر و محمد عبد الفتاح محمد ، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010 ، ص14.
(3) محي الدين صابر ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، القاهرة ، 1962، ص 264
(4) أحمد مصطفى خاطر و محمد عبد الفتاح محمد ، مصدر سابق ، ص 14.
(5) محي الدين صابر ، مصدر سابق ، ص 256.
(6) منى جميل سلام ، و مصطفى محمد علي ، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2015 ، ص20.
(7) المصدر السابق نفسه ، ص 20.
(8) مجموعة من الخبراء ، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2008 ، ص20.
(9) أحمد محمد حسن ، التنمية الريفية لمكافحة الفقر في صلاح الدين ..دراسة لبرامج مختارة ، وزارة التخطيط ، بغداد ، 2015 ، ص5 .

بوجود التنوع الثقافي قد أصبحت مجالات يتم التركيز عليها بدرجات متفاوتة ضمن التعريفات الاشمل والأوسع للتنمية المحلية[1].

ومنذ أواسط الثمانينات في أدبيات مراكز القوة والتمويل الأمريكية والأوربية وفي المنظمات الدولية كانت الدعوة إلى التخفيف من اثر الفعل المحدد للأوضاع أو للإسهامات الحكومية والدولية في تحريك أو تعويق حركة التنمية المحلية في القرى والمناطق الريفية في بلدان الجنوب وكذلك انعكست هذه التطورات بالعودة إلى إبراز مفهوم المشاركة داخل المجتمع المحلي على حساب الالتزام الحكومي المركزي في التخطيط والتمويل والتشريع الضامن للتكامل التنموي المحلي والقومي [2] .

ومع تزايد الاهتمام بمبدأ الاستدامة في التنمية خلال الثمانينيات عالميا ، ظهر مفهوم التنمية المستدامة وقد تم إدخال البعد البيئي في البرامج والسياسات التنموية إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريف محدد لهذا المفهوم وذلك لعدة عوامل [3] :

- اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .
- تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد ، وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات .
- تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

ومما يجدر الإشارة إلية أنّ مفهوم التنمية المستدامة لم يتبلور خلال المدة (1980-1990) بل كان التركيز ينصب على مفهوم التنمية المحلية وعلى أساس ما تقدم ويمكن القول أنّ التنمية المحلية هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل على إثارة الوعي القائم على أسس المشاركة في الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا، وهي نقل عملية اخذ القرار من المستوى المركزي Centralized decision making – إلى اللامركزية في عملية اتخاذ القرار (Decentralized decision making) أي إلى المستوى المحلي[4] إذن لا يمكن أن تنجح عملية التنمية المحلية من دون[5] :

- بيئة مساعدة تتبنى اللامركزية في اتخاذ القرار وتوفير موارد كافية .
- بيئة داعمة تسهل عملية تنظيم المجتمعات المحلية .
- مستوى من القدرات في المؤسسات المحلية .
- ثقافة تعزز مبدأ المشاركة المجتمعية .
- إطار عام يشجع على نسج الشراكات بين لاعبي التنمية المحلية .

ثالثاً : التنمية المحلية المستدامة خلال المدة (1990-2015)

برز خلال التسعينيات من القرن الماضي مفهوم التنمية البشرية على ان الإنسان محور التنمية ، وتحدد فيه هدف التنمية وذلك بتوسيع الخيارات أمامه في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستويات وفرص إشباع احتياجاته الإنسانية في الصحة والتعليم والمعرفة وهنا أدخلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " OECD " المنهج الشمولي على المفهوم بأنه "يمثل استراتيجية شاملة تسعى من خلال العناصر والمؤسسات المحلية باتجاه أفضل استخدام للموارد المحلية وصولا إلى خلق ، وتعزيز وإدامة فرص العمل والنشاط الاقتصادي" [6].[6].

إنّ هذه المنهجية تسعى جاهدة لتنسيق المبادرات والجهود المبعثرة لتحسين الأوضاع العامة والبيئة التي يعملون من خلالها ، وكذلك من اجل تعبئتهم ضمن إطار عمل سياسة محلية متماسكة ومترابطة ، ويركز هذا المفهوم على العناصر الأساسية الآتية :

- المكونات المحلية هي المالكة لعملية التنمية .
- الموارد المحلية تمثل الأساس الذي تستند عليه عملية وضع أهداف التنمية وإجراءات السياسة.

---

(1) Andy pike & Others , What Kind Of Local And Regional Development And For Whom Whom ?, Department Of Geography and Environment , London , Regional Studies ,Vol. 44.9 , 2007 , p. 1255

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التنمية المحلية في المناطق الريفية المحلية العربية مفاهيم وتجارب ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1998، ص26

(3) نزار عوني اللبدي ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ، دار دجلة ، عمان ، ط1 ، 2015 ، ص51-52

(4) آمنة حسين صبري علي ، استراتيجية التنمية المحلية في العراق خيارات في تنمية الموارد وبناء القدرات ، أطروحة دكتوراه دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 16

(5) المصدر السابق نفسه ،ص 17

(6) OECD, Territorial development and structural change A new perspective on adjustment and reform organization for economic cooperation and development, OECD , Paris ,1993 , p. 25

- إنّ منهجية العمل من الأسفل إلى الأعلى ينظر إليها باعتبارها رؤيا واضحة المعالم ومنسقة باتجاه تحقيق التنمية المحلية .

وتأسيسا على التجارب العملية الرائدة في عقد الثمانينات والتي تم حفزها من خلال الاهتمام المتزايد بشان خصائص ونوعية واستدامة التنمية المحلية ، فان مجال التركيز الاقتصادي السائد غالبا فيما يتعلق بمفهوم التنمية قد اخذ بالتوسع في السنوات الأخيرة وذلك في مسعى لاحتواء مجالات اهتمام اجتماعية ، بيئية ، سياسية وثقافية وحضارية [1] .

وعليه يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة التعريف الإجرائي الآتي :

بأنها " عملية موجهة تسعى من خلالها السلطات المحلية بموجب اللامركزية اتخاذ القرار وتفعيل المشاركة الشعبية إلى تعبئة الموارد المحلية من اجل الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا وحضاريا وتحسين نوعية الحياة وفق منظومة شاملة ومتكاملة ومستدامة " وبهذا فالتنمية المحلية المستدامة هي عملية منظمة ومخططة وليست عشوائية تهدف إلى الانتقال بالمجتمع المحلي من وضع إلى وضع أفضل من سابقه .

المبحث الثاني

التنمية المحلية المستدامة من منظور التغيير القانوني والتشريعي للمدة [2004-2015]

لم تتضمن الدساتير العراقية السابقة لعام (2003) أية إشارة للفدرالية [*] مثلما أشار إليها قانون إدارة الدولة لعام (2004) ودستور العراق (2005) الذي تجسد في دولة اتحادية فدرالية ، فضلا عن الإشارات الدالة على تغيير التنظيم الإداري من خلال الدستور العراقي لعام (2005) وتشريع قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لعام (2008) وتعديلاته ، من أجل استقلال الهيئات المحلية لإدارة الشؤون المحلية وإشباع الحاجات المحلية والمصالح المحلية بكل محافظة من محافظات العراق أو المناطق أو أقاليم عن طريق هيئة منتخبة تكتسب المصلحة من الصفة المحلية لأنها تعبر عن حاجات وطموحات غالبية السكان المحليين من أجل تغيير الواقع المتخلف الذي تعيشه معظم المحافظات نتيجة السياسات التنموية السابقة ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى مايأتي :

اولاً: قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (2004) و أمر سلطة الائتلاف رقم (71) لسنة 2004 [2] :

إنّ التنمية المحلية المستدامة نجدها تتجسد في قانون إدارة الدولة من خلال المادة (25) الفقرة (ه) " إدارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات ، توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد " ، أما المادة (52) فقد نصت " يؤسس النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية " ، كذلك المادة (4) والمادة (56 – ج) والتي تنص على ان يتم إدارة الدولة من خلال مبدأ اللامركزية ومنح السلطات للإدارات البلدية والمحلية ويترتب على ذلك توافر بيئة داعمة تشكل الأساس للنظام الديمقراطي ،كما نصت الفقرة (د) من المادة (57) " إنّ جميع الصلاحيات التي لا تعود حصرا للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الأقاليم والمحافظات " ، وهو بذلك حدد حصريا اختصاصات الحكومات المحلية .

---

(1) Andy pike & Others , op.cit , p1255.

(*) الفيدرالية شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطات مقسمة بين حكومة مركزية ووحدات اصغر (الأقاليم والولايات) وكلا المستويين يعتمد احدهما على الآخر ، ويعود تاريخ ظهورها إلى القرن السابع عشر من قبل رجال الدين في انكلترا وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي كان هناك (28) دولة وما يقارب (40 %) من سكان العالم في ظل أنظمة حكم فيدرالية و(20) دولة تستخدم مبادئ الفيدرالية في منح قدر من اللامركزية ، وينشأ الاتحاد الفيدرالي بطرق عدة منها : انضمام عدد من الدول والإمارات المستقلة إلى بعضها البعض مكونة دولة اتحادية ذات روابط مشتركة كاللغة أو الدين أو العادات والتقاليد أو المصالح المشتركة كما في الولايات المتحدة ، سويسرا ، استراليا ، جنوب أفريقيا والطريقة الأخرى من خلال تفكك إحدى الدول البسيطة أو الموحدة إلى ولايات وأقاليم ، مع بقاء الرغبة لدى هذه الأقاليم والولايات في اتحاد يجمع بينهما وغالبا ما تنشأ بسبب المركزية الشديدة أو ضغوط سياسية والديمقراطية نحو نقل السلطة بسبب تعددية الدولة في الدين واللغة والأثنية مثل دول أمريكا اللاتينية وروسيا البلشفية وطريقة ثالثة تجمع ما بين الطريقتين السابقتين كالهند وكندا . انظر في ذلك :

- نغم محمد صالح ، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد (41) ، 2009 ، ص48.
- Woodward , D.F, Federal System , Government and Politics , vol . (1) , School of Political and Social Inquiry , monash university Australia , p.3-4.

(2) المادة (25) الفقرة (ه) والمادة (52) و (4) و المادة (56 – ج) و المادة (57) الفقرة (د) ، قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، بغداد ، 2004.

وصدر أمر سلطة الائتلاف رقم (71) في 6 /4/2004 من قبل المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر ويكرس القرار مبدأ اللامركزية الإدارية الذي جاء به قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، من خلال تشكيل مجالس المحافظات وتفعيل اختصاصاتها.

ثانياً : دستور جمهورية العراق الدائم لسنة 2005

استوحى الدستور العراقي مبدأي الفيدرالية واللامركزية من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة (2004) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة (2004) ويمكن الاستدلال من خلال الدستور على أهم التشريعات التي تدعم التنمية المحلية المستدامة حيث قضت المادة (1) من دستور جمهورية العراق الدائم لسنة 2005 بأنّ "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق " في حين نصت المادة (116) منه على أنه " يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية " كما نصت المادة (117) / أولا على أنه " يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان إقليما اتحاديا " كما ورد في المادة (122) الفقرة ثانيا النص الآتي " تمنح المحافظات التي لم تنظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة ، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية ، وينظم ذلك بقانون " ، ولا يتعارض التوسع في الصلاحيات الإدارية والمالية مع اللامركزية الإدارية ، مادام لا يمتد هذا التوسع إلى الشؤون التشريعية [1] ، ولكي تمارس الهيئة الإدارية المحلية هذه الصلاحيات الواسعة فأنه من الضروري أن تكون هذه الهيئة منتخبة من قبل مواطني الوحدة الإدارية حتى تمارس صلاحيات أصلية وليست صلاحيات تفويضية قابلة للاسترداد من قبل السلطة المركزية المانحة لها ، علما بأنّ مقتضيات الصياغة القانونية تستدعي حمل الضمير في كلمة (صلاحياتها) في المادة (122) / رابعا على مجلس المحافظة وليس على المحافظة [2] ، وفي اللامركزية الإدارية ينص القانون على منح الشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدولة ويترتب عليه استقلال الهيئات المحلية عن السلطة المركزية والاعتراف بوجود مرافق عامة محلية متميزة عن المرافق العامة الوطنية والتي تعد باعثا أساسيا لتطبيق النظام اللامركزي الإداري ، لأن هنالك مرافق عامة تقدم خدمات إلى السكان المحليين لا يمكن أن تقوم بعملها بالشكل المطلوب إلا إذا كانت بيد السكان المحليين [3] .

ثالثاً : قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008

صدر عن مجلس النواب طبقا لأحكام المادة (61 / أولا) من الدستور القانون رقم (21) لسنة (2008) قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم وروح القانون تعكس أهمية وضرورة التنمية المحلية المستدامة وهناك عدة إشارات مهمة لتحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال تعبئة الموارد المحلية ذاتيا ، بأسلوب الإدارة اللامركزية إذ إنّ المادة (2) الفقرة أولا : نصت على أنّ مجلس المحافظة هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية ، وكذلك ورد في المادة (2) الفقرة رابعا " أن الحكومات المحلية مسؤولة عن كل ما تتطلبه إدارة الوحدة الإدارية وفق مبدأ اللامركزية الإدارية [4].

كما أنّ المادة (7) الفقرة رابعا نصت على الآتي " يحق لمجلس المحافظة رسم السياسة العامة للمحافظة وتحديد أولوياتها في المجالات كافة وبالتنسيق المتبادل مع الوزارات والجهات المعنية وفي حالة الخلاف تكون الأولوية لقرار مجلس المحافظة ، كما ان المادة (7) الفقرة (15) نصت على الآتي " يقوم مجلس المحافظة بتحديد أولويات المحافظة في المجالات كافة ورسم سياستها ووضع الخطط الاستراتيجية لتنميتها بما لا يتعارض مع التنمية الوطنية [5].

---

(1) مجلس النواب العراقي ، دستور جمهورية العراق الدائم لسنة 2005 ، المواد (116) و(117) و(122) .
(2) زهير الحسيني ، اللامركزية الإدارية في النظام القانوني للمحافظات التي لم تنتظم قي إقليم ، 2013 ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع :- www.hdf-iq.org
(3) فارس عبد الرحيم حاتم ، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الكوفة ، كلية القانون ، المجلد (1) ، العدد (2) ، 2009 ، ص118 .
(4) مجلس النواب العراقي ، المادة (2) الفقرة أولا ورابعاً من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 .
(5) المصدر السابق نفسه .
(*) بناءً على ما اقره مجلس النواب العراقي واستنادا إلى أحكام البند أولا من المادة (61) والبند ثالثا من المادة (73) من الدستور تم إصدار قانون التعديل الثالث لسنة 2016 وكالآتي : " قانون المادة (1) يلغى نص المادة (3) أولاً : من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 ويحل محله الآتي :
" قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 " المادة (3) أولاً : يتكون مجلس المحافظة من (11) مقعدا ويضاف إليها مقعدا واحداً لكل (250000) نسمة لما زاد عن (500000) نسمة ، وقد كانت الأسباب الموجبة لهذا التعديل تقليل النفقات العامة تماشيا مع التحديات المالية التي يمر بها العراق وتسهيل اتخاذ القرارات المحلية . انظر في ذلك :
- مجلس النواب العراقي ، قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008

وضمن السياق نفسه قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة (2008) قد جرى عليه تعديل يتعلق بمعالجة النواقص التي ظهرت من خلال تطبيق القانون وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية وزيادة الموارد المالية للوحدات الإدارية بما يمكنها من إدارة شؤونها وتحقيق تنمية محلية مستدامة والتعديل الثاني(*) تحديدا رقم القانون (19) لسنة (2013) [1] .

إنّ هذه التعديلات قد جاءت من اجل دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال منح الصلاحيات الواسعة لمجالس المحافظات لأداء دورها في تقديم الخدمات لمواطنيها وتنويع مصادر إيراداتها المحلية لان التنمية المحلية المستدامة أساسا قائمة على التوجيه والتمويل .

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق

شهدت البيئة الاقتصادية في العراق تغيرات كبيرة ناجمة عن عوامل خارجية أثرت على مسار التنمية المحلية المستدامة وقد افرزت هذه العوامل مجموعة من التحديات وهي كالآتي :

أولاً : التحديات الاقتصادية

لقد اسهمت التحديات الاقتصادية بشكل مباشر في إضعاف مستوى الاستقرار المالي والاقتصادي الذي انعكس بالمحصلة على حالة الأمن الإنساني لجميع أفراد المجتمع وتشمل هذه التحديات الآتي :

1. تذبذب أسعار النفط :

إنّ أسعار النفط تخضع لتقلبات مستمرة ، وذلك لطبيعة سوق النفط الدولية التي اتسمت بالديناميكية وعدم الاستقرار ، منذ أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي وعند تتبع مسار هذا التذبذب بعد عام (2003) نلحظ حصول ارتفاع كبير خلال عامي(2006 -2007) وبلغ ذروته في منتصف عام (2008) عندما تجاوز سعر النفط (147) دولار ، لكن سرعان ما انخفض سعر البرميل الواحد إلى أقل من (40) دولار في نهاية عام (2008) بسبب الأزمة المالية العالمية [2] ، وقد انخفضت أسعار النفط مرة أخرى منذ منتصف عام (2014) ولغاية أوائل عام (2015) من حوالي (110) دولار للبرميل إلى أقل من (50) دولار وظلت الأسعار تتأرجح ما بين الارتفاع والانخفاض في ظل عدم تراجع العرض واستمرار ضعف الطلب [3] ، وللنفط أهمية استراتيجية في الاقتصاد العراقي حيث تشكل العوائد النفطية نسبة كبيرة من موازنة الحكومة العراقية والتي من خلالها تدعم برامج التنمية المحلية المستدامة ومنها برنامج تنمية الأقاليم .

ويواجه العراق وبلدان اخرى احتياطيات مالية محدودة في مواجهة حالات انخفاض أسعار النفط بشكل مفاجئ وعلى افتراض عدم حصول أي إجراءات في تصحيح أوضاع المالية العامة وارتفاع نسبة دين الحكومة المركزية من إجمالي الناتج المحلي ، فضلا عن عدم وجود ادخار بالقدر الكافي من أجل ضمان حصة الأجيال القادمة من الموارد الناضبة ، وبالمقابل نجد بعض البلدان لديها أصول مالية ضخمة ، وطاقة اقتراض ضخمة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على النمو في المدى القريب ، أما على المدى الطويل لا يوجد ادخار لدى العديد من البلدان من أجل تحقيق نمو مستدام(*4) يضمن حق الاجيال القادمة ، ويشير الجدول (1) إلى حجم الاحتياطيات المالية الوقائية للعراق وبعض البلدان العربية في مواجهة الازمة العالمية وانخفاض أسعار النفط .

---

(1) مجلس النواب العراقي ، المواد (2 ، 4 ، 11 ، 12) من التعديل الثاني (رقم 19 لسنة 2013) لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008

(2) سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب الشريدة ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (36) ، 2013 ، ص15

(3) صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد الإقليمي دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية ، صندوق النقد الدولي ، 2015 ، ص2 .

(*) يتميز النمو المستدام بثلاث سمات وتتمثل بالمعدلات المتوسطة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب أمد مراحل النمو على الرغم من أهمية القدرة على تحقيق نمو مستدام على مدى فترات زمنية أطول دون انقطاع إلا ان النمو لا يكون في أغلب الأحوال ثابتا والسمة الأخيرة هي عدم ثبات النمو وكلما كان عدم ثبات النمو اقل كان أكثر استدامة ويعرف (Simon Kuznets) النمو بأنه " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية بشكل متزايد للسكان وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي الإيديولوجي المطلوبة لها ". انظر في ذلك:

-Todaro & smith , Economic Development , Addison Wesley , Boston , 2003 , p.85

جدول (1)

حجم الاحتياطيات المالية الوقائية للعراق وبعض البلدان العربية والأفاق الزمنية للموارد

المؤشر / البلدان	الاحتياطيات المالية الوقائية في الأجل القريب (*)	الأفق الزمني للموارد (**)	إجمالي دين الحكومة المركزية (%) من إجمالي الناتج المحلي (***)	هل هناك ادخار بالقدر الكافي لضمان العدالة بين الأجيال
العراق	محدودة	131,9	31.3	لا يوجد
قطر	ضخمة	159.6	34.3	لا يوجد
السعودية	ضخمة	80.1	2.7	لا يوجد
الإمارات	ضخمة	117.9	11.7	لا يوجد
عمان	محدودة	32.8	7.3	لا يوجد
الجزائر	ضخمة	55.3	9.3	لا يوجد

المصدر : صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي ، صندوق النقد الدولي ، 2015 ، ص14.

(*) تستند الحسابات إلى السنوات حتى يتحول صافي الأصول الأجنبية العامة إلى الجانب السالب مع افتراض عدم حدوث تصحيح في أوضاع المالية العامة وتعني الاحتياطيات المالية المحدودة لمدى زمني بين (3) سنوات أو اقل أما الاحتياطيات الضخمة المدى الزمني لها (4) سنوات أو أكثر .

(**) الأفق الزمني للموارد لجميع البلدان أكثر من (40) سنة ما عدا عمان الأفق الزمني يتراوح بين أكثر من (20)سنة واقل من (40) سنة لمواردها .

(***) المدى الزمني اقل من (40) سنة .

2 . محدودية موارد تمويل التنمية المحلية المستدامة

تتطلب التنمية المحلية المستدامة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة والتي بالإمكان توفيرها من مصادر مختلفة والتي من شانها ان تعظم الاستقلالية للمحافظات ممثلة بالمجالس المحلية عن الحكومة المركزية من خلال توسيع الصلاحيات من أجل الحصول على إيراداتها الذاتية .

وتواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق مشكلة التمويل وضعف الموارد المحلية التي يمكن تعبئته لتحقيق تنمية محلية مستدامة ، نظرا للاعتماد على تخصيصات الاستثمار لبرنامج تنمية الأقاليم في الموازنة الاتحادية كمصدر رئيس للتمويل ، وتعكس الأرقام الواردة في الجدول (2) هذه الحقائق، إذ تشير بيانات الجدول (2) إلى تزايد تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم مع تزايد إيرادات النفط وبلغت التخصيصات في عام (2006) حوالي (2804000) مليون دينار وبنسبة (5.9 %) من إجمالي إيرادات النفط ، بينما نجد في عام (2015) كانت التخصيصات حوالي (4338654.812) مليون دينار وبنسبة (8.4 %) من إيرادات النفط .

جدول (2)

نسبة التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم من إيرادات النفط للمدة (2006-2015)

المؤشرات / السنوات	تخصيصات الاستثمار لبرنامج تنمية الأقاليم / مليون دينار	إيرادات النفط / مليون دينار	نسبة تخصيصات الاستثمار لبرنامج تنمية الأقاليم من إيرادات النفط (%)
2006	2804000	46873253	5.9
2007	2884670	49557283	5.8
2008	7558217	77874589	9.7
2009	2568319	43309000.2	5.9
2010	3265645	61077042.0	5.3
2011	6534791	97093737.0	6.7
2012	10881682	109000000.8	9.9
2013	13028210.231	89000000.8	14.6
2014	5658991.3	97072000.4	5.8
2015	4338654.812	51312621	8.4

المصدر : تم إعداد الجدول استنادا على :

- وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية (2012- 2013) إحصاءات التجارة الخارجية ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2014.

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية للمدة (2004-2015).

ومن خلال هذه الأرقام نلحظ حجم التحدي الذي يواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق نتيجة لاعتمادها على إيرادات النفط في تمويل برنامجها التنموي ، الذي هو أساسا مرتبط بعامل خارجي من حيث وفرته واستدامته مما يعرض تنفيذ مشاريع التنمية المحلية المستدامة إلى صدمات خارجية ترتبط بالتغيرات النفطية في السوق الدولية (كما بينا سابقا) ، ومن الجدول نلحظ أن أعلى نسبة كانت (14.6%) عام (2013) وأقل نسبة من التخصيصات كانت عام (2010) وهذا التذبذب في النسب يعود إلى التذبذب في أسعار النفط المرتبطة بعوامل خارجية .

3. غياب سياسة التنويع الاقتصادي

يتطلب التنويع مشاركة أكبر من المجتمع وتحقيق نموا ذاتيا مستقلا عن الريع من خلال آلية تعتمد على تنوع الأنشطة الإنتاجية ، كالصناعة والزراعة ، فالنمو في الاقتصاد الريعي يعتمد على استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها ، مع استخدام رأس المال والتكنولوجيا والتي هي مستوردة ، إذ إنّ قنوات الإنتاج من هذا القطاع وآلية مع بقية الاقتصاد ضعيفة الارتباط والتنسيق وينعكس ذلك سلباً على بقاء هذا القطاع شبه مستقل عن بقية الاقتصاد ولا يتأثر بمستوى التنمية فيه ولا يدعم النمو المستدام ، ولتحقيق سياسة التنويع الناجحة يقتضي التركيز على مايأتي [1] :

1. إدارة الاقتصاد الكلي (جانب الطلب) من خلال مزيج يتألف من ثلاث سياسات هي السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف بناءً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع .
2. تنويع القاعدة الإنتاجية (جانب العرض) من خلال تنمية تراكم رأس المال البشري ، إصلاح القطاع العام والخاص وبناء قاعدة صناعية .

وقد تبنى العراق جملة سياسات وإجراءات اقتصادية هادفة إلى التأثير في حركة مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وقد كانت تلك السياسات والإجراءات مرافقة لعملية التحول السياسي بعد عام (2003) إلا أن دخول العراق هذه المرحلة الانتقالية رافقها تدهور شديد في الأوضاع الأمنية ومع موروثات الماضي الحروب والحصار الاقتصادي ، فضلا عن ذلك غياب برنامج واضح الخطوات لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية الاقتصادية والاجتماعية ومع تبني أسلوب الصدمة في عملية الانتقال وضبابية السياسة الاقتصادية المطبقة وطبيعة اتجاهاتها وآليات توزيع الأدوار ما بين القطاع الخاص والعام ، هذا الواقع كان ضد الاتجاهات التي من شأنها أن تحقق النمو والاستقرار لتشجيع الاستثمار وإيجاد فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الرفاهية ولكن مع تحقيق نجاحات ملموسة في مجال إصلاح القطاع المصرفي وتأكيد استقلالية البنك المركزي العراقي ، وتغيير العملة العراقية بنجاح عام (2004) وتشريع قانون الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع النفطي[2]، إلا أنه واجه تحديات في مجال استخدام السياسات الثلاث في إدارة الاقتصاد الكلي من شأنها أن تقوم بتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات التي تحقق قيمة مضافة ذات إنتاجية مرتفعة باتجاه دعم النمو المعزز للاستدامة ، بعد عام (2003) ومن أهم الأدوات التي تم إتباعها في مجال السياسة المالية هي (الإنفاق الحكومي) مع غياب أداة مهمة أخرى هي (الضرائب) ، لكن مع أهمية الإنفاق الحكومي في بداية مراحل التنمية لكن مع مرور الزمن من اجل تعزيز الاستقرار وتحقيق النمو المستدام يفترض التركيز على إيجاد مصادر أخرى إلى جانب الإيرادات النفطية والتي هي موارد ناضبة من أجل إنصاف الجيل الحالي والجيل القادم لدعم الموازنة التي تعتمد أساسا في الإنفاق على إيراد النفط مع مساهمة محدودة للإيرادات الضريبية .

إنّ إصلاح جانب الطلب يحتاج إلى معالجة الاختلال في جانب العرض من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن القطاع النفطي وتنويع مصادر الدخل يتطلب تنويع هيكل الإنتاج من اجل تحقيق نمو مستدام ويمكن الاستعانة بالجدول (3) لتوضيح هذا الاختلال ، حيث نجد أنّ قطاع النفط الخام يشكل النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2015) وشكل ما نسبته (57.9 %) عام (2004) ، أما الزراعة فقد كانت مساهمتها حوالي (6.9%) للعام نفسه وانخفضت هذه النسب عام (2015) للنفط الخام والزراعة إلى (32.1%) و(4.7%) على التوالي ، أما القطاع الذي من خلاله يمكن تنويع المنتجات السلعية (الصناعة التحويلية) فان مساهمته كانت عام (2004) حوالي (1.7%) وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة في عام (2015) حوالي (2.0 %) وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع القطاع الأولي (النفط الخام والزراعة) الذي شكل معا ما نسبته (36.8%) للعام نفسه ويستدل من ذلك أن الاقتصاد العراقي أحادي الجانب ويعتمد على الإنتاج الأولي .

جدول (3)

الأهمية النسبية للأنشطة السلعية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)

السنوات / المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفط الخام %	57.9	63.9	55.2	53.9	56.2	40.1	43.0	43.1	52.6	46.3	45.1	32.1
الزراعة %	6.9	6.8	5.8	4.9	3.8	5.2	5.0	4.4	4.0	4.8	4.8	4.7
الصناعة% التحويلية	1.7	1.3	1.5	1.6	1.6	2.6	2.2	2.1	1.7	2.3	1.9	2.0

المصدر : تم إعداد الجدول استنادا إلى :

- وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية (2008-2009) و (2012-2013) الحسابات القومية ، وزارة التخطيط ، العراق.
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي (2014-2015).
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية للمدة (2004-2014).

---

(1) خالد بن راشد الخاطر ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 ، ص30-32 .

(2) وفاء المهداوي ، المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع : www.Lier.org .

ثانياً : التحديات الاجتماعية

تواجه التنمية المحلية المستدامة تحديات اجتماعية محفزة بعوامل متأتية من بيئة خارجية وتستلزم التعامل معها على أساس الأولويات وتحتاج إلى موارد مالية وبشرية لمواجهتها ، حيث إنها تترك آثاراً سلبية على الأفراد في المدى الطويل وتتمثل هذه التحديات بالآتي :

1. الهجرة الداخلية :

شهدت ظاهرة الهجرة(*)، في العراق تنامياً ملحوظا لاسيما في العقود السابقة ، بسبب التباين الشديد في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين محافظات العراق حيث يغادر الأفراد أماكن سكناهم الأصلية من اجل الحصول على أجور أعلى ، وفرص أفضل للعمل بينما يغادر البعض نتيجة الفقر والحرمان والاضطهاد ، وتترك الهجرة آثارا اقتصادية واجتماعية سواء على مكان الأصل للمهاجر (الريف) أو مكان الوصول (المدينة) لاسيما عندما يترك الأفراد أراضيهم الزراعية من خلال البحث عن فرصة عمل أخرى ، والذي يؤدي بدوره إلى تدني الإنتاج الزراعي ويؤثر ذلك سلبا على النمو المستدام ، كذلك يمكن أن نلحظ ان هناك اتجاهاً عاماً نحو انخفاض نسبة العمل في الزراعة (**) ، كما تتأثر سوق العمل في المدن بالتنافس بين الأفراد من أجل الحصول على فرص عمل جديدة ويترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة وتزايد أعداد الفقراء .

وتشير الاحصاءات عام (2013) أنّ محافظة كربلاء هي من أكثر المحافظات الجاذبة للسكان حوالي (13.4%) ، بينما كانت محافظة ميسان من أكثر المحافظات الطاردة للسكان حوالي (14.0-%) ، كما اشارت الاحصاءات لصافي الهجرة حسب طريقة محل الإقامة السابق لمحل الإقامة الحالي ، إذ كانت محافظة صلاح الدين هي من أكثر المحافظات الجاذبة للسكان وبنسبة (288.9 %) أما محافظة ذي قار فهي من أكثر المحافظات الطاردة للسكان وبنسبة (88.1-%) .

2. النزوح الداخلي

الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي من عوامل نجاح التنمية المحلية المستدامة من دون الأمن لا يمكن لرأس المال أو الاستثمارات أن تنتقل إلى الأماكن التي ينعدم فيها الاستقرار فالإرهاب يؤثر على التنمية مادامت تمثل حقاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وهي غاية من أجل" توسيع الخيارات أمام الناس"[(1)] ، كما جاء في تقرير التنمية البشرية (1990) عندما عرف التنمية البشرية ، تهتم التنمية المحلية المستدامة بالناس والخيارات المتاحة ، والتي تتعدد ولا تحدها حدود ، كما أنّ تلك الخيارات تؤثر وتتأثر بالعديد من المتغيرات سلبا أو إيجابا والتي تتعلق بحياة الناس ومنها الإرهاب(*) الذي استنزف الطاقات المادية والبشرية للعراق لاسيما بعد عام (2003) ، لذلك ينعكس عدم الاستقرار وانعدام الأمن سلبا على كافة شرائح المجتمع في المحافظات التي تعاني من تدهور أمني لكنه يكون أكثر وطأة على الشرائح الفقيرة والمهمشة لاسيما كبار السن والأطفال والنساء والمعاقين وهنا نذكر واحدة من أهم التحديات التي تواجه بعض المحافظات هي النزوح الداخلي(**) التي ولّدها الإرهاب ومع استمرار عدم الاستقرار .

(*) تمثل حركة السكان داخل البلد الواحد أو الإقليم وتتخذ الهجرة الداخلية أوجه عدة منها الهجرة من ريف إلى ريف أو من حضر إلى حضر وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر أهم مظاهر الهجرة الداخلية لاسيما بعد ضيق الرقعة الزراعية في الريف واهتمام الحكومات بالمدن وتوفير الخدمات الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسة للصناعة .
انظر في ذلك :
- فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص171

(**) يمكن ملاحظة هذا الميل عند عقد المقارنات حول نسب العاملين في الزراعة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة على حد سواء ، حيث يلاحظ ان نسبة العاملين في الزراعة في البلدان المتقدمة تشكل في العادة اقل من (5 %) ، كما يعيش ما يقارب من (25 %) من مواطنيها في المناطق الريفية .انظر في ذلك :
- Edward Taylor , International Migration Economic Development , 2006, p.10 www.Unpopulation.org
(1) United Nations , Human Development , United Nations , New York , 1990, p10

(*) تعرف الأمم المتحدة الإرهاب بأنه " أعمال العنف الخطيرة التي تصدر من فرد أو جماعة " وشهد العراق عام 2014 العديد من أعمال العنف حيث شكلت 30.4 % من إجمالي أعمال العنف في العالم وراح ضحيتها ما يقارب (1170) مواطن في مدينة الموصل ، كما صنف العراق في مقدمة البلدان الأكثر عنفا وبدرجة (10) ثم أفغانستان (9.233) ثم نيجيريا (9.213) حيث ان اعلى درجة من العنف هي (10) واقل درجة (0) . انظر في ذلك :
- Institute For Economics & Peace , Global terrorism index 2015, New York , 2015 , p.12- 16 .

(*) مفهوم النازحين الأكثر شيوعا ورد في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشان النزوح الداخلي " هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص اضطروا أو اجبروا على مغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة ، نتيجة أو سعيا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان ، كوارث طبيعية ، كوارث من قبل البشر ولم يعبروا حدود دولة معترفا بها دوليا " وتشير البيانات الدولية ان الصراع المسلح والعنف قد اجبر حوالي (38.2) مليون شخص على النزوح من منازلهم في نهاية عام (2014) وخلال عام (2015) نزح حوالي (11) مليون شخص أي ما يعادل (30000) شخص نازح كل يوم . انظر في ذلك :
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات ، المركز الإقليمي للإعلام ، القاهرة ، 2010 ، ص6 .
- Norwegian Refugee Council and internal , Displacement Monitoring centre , Global Overview 2015 : people Internally , Displaced by conflict and Violence ,Geneva , 2015 , p.7

الأمني في بعض المحافظات استمر النزوح الداخلي في العراق خلال عامي (2014) و(2015) ليسجل في نهاية عام (2015) حوالي (3290000) نازح نتيجة سقوط بعض المحافظات على يد الإرهاب[1] ، ويشير تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان ان عدد الأسر النازحة من محافظات (كركوك ، بغداد ، صلاح الدين ، الموصل ، بابل ، الانبار) إلى محافظتي ذي قار والمثنى لغاية 7/21/ 2014 كان (92) و(65) عائلة نازحة على التوالي [2] ، ويترك النزوح آثارا اقتصادية واجتماعية من حيث النمو والبطالة وعمالة الأطفال والتفكك الأسري والعنف لاسيما ضد النساء حيث يشكل ذلك عقبة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في المحافظات التي نزحوا منها والمحافظات التي نزحوا إليها ، حيث فرضت عمليات النزوح واقعا جديدا على جميع محافظات العراق وكما يأتي :

أ. الاثار الاقتصادية للنزوح :

- يؤثر نزوح السكان على عدم استدامة النمو بسبب تدهور القطاع الزراعي ونزوح قوة العمل في هذا القطاع الذي أدى بدوره إلى تقلص المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية وإزالة الغطاء النباتي وإغلاق المصانع والورش الصغيرة ، لاسيما أن الزراعة والصناعة قطاعات إنتاجية وهي من محركات النمو الاقتصادي واستدامته من خلال إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص عمل جديدة ويوضح الجدول (4) عدد الأسر المتضررة بحسب نوع الضرر والمحافظة التي نزحوا منها كذلك يركز الجدول على الأسر المتضررة في الممتلكات الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني والممتلكات الصناعية فقط لأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل لسكان تلك المحافظات التي تعاني من عدم الاستقرار الأمني المتمثل بالإرهاب .

جدول (4)

عدد الأسر المتضررة بحسب نوع الضرر والمحافظة التي نزحوا منها لعام 2014

نوع الضرر / المحافظة التي نزحوا منها	أراضي زراعية	معامل ومصانع	محاصيل حقلية	بساتين	ماشية ودواجن	مزارع اسماك	مكائن ومعدات زراعية	مكائن ومعدات صناعية
نينوى	10732	2754	5685	3031	6213	125	2203	2123
كركوك	1641	164	1306	281	1161	90	1008	427
ديالى	2854	1992	2848	4870	4423	127	2980	1163
الانبار	3004	730	1728	1843	2940	204	1226	965
بغداد	3707	180	3114	2637	4418	222	2227	1020
بابل	1743	142	892	1723	2320	408	1364	564
صلاح الدين	5579	1379	4332	2732	5230	779	3042	1870
المجموع	29260	7359	19905	17167	26685	1955	14050	8132

تم إعداد الجدول استنادا إلى المصدر :

- وزارة التخطيط ، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 دراسة تعريفية ، وزارة التخطيط ، بغداد ، 2015 ، ص126 .

- ارتفاع معدلات البطالة وبشكل أكبر بين فئة النازحين نتيجة فقدانهم أعمالهم التي كانوا يزاولونها ، وعليه يلجأ النازحون داخليا إلى مجموعة من الأنشطة المدرة للدخل مثل العمل اليومي الذي لا يوفر وسيلة مستدامة لكسب الرزق [3]، فقد أشارت نتائج المسح الوطني للنازحين في العراق لعام (2014) أن عدد الذين يقعون ضمن سن العمل بعمر (15) سنة فأكثر حوالي (439.2) ألف نازح ويشكلون ما نسبته (56.5 %) من عدد النازحين الإجمالي البالغ (777.5) ألف نسمة ، حيث ان (176.9) ألف نازح بعمر(15) سنة فأكثر ما نسبته (44.6 %) من عدد النازحين لهذه الفئة نشطين اقتصاديا حوالي (79.0) ألف نازح منهم عاطل عن العمل ، بينما نجد أنّ عدد العاملين (97.9) ألف نازح ، أما بالنسبة لمساهمة الذكور والإناث في قوة العمل بين النازحين فأشارت نتائج المسح إلى تدني مساهمة الإناث في قوة العمل حيث يوجد ما نسبته (76.1%) من الذكور بعمر (15) سنة فأكثر نشطين اقتصاديا تشكل النساء ما نسبته (6.1%) ضمن فئة النشطين اقتصاديا وقد سّجلت معدلات المساهمة في قوة العمل للنازحين بحسب المحافظات التي نزحوا إليها أعلى مساهمة كانت في محافظة البصرة (42.9 %) وأدنى معدل في محافظة بابل (39.1%) وتباينت نسب العاملين من النشطين اقتصاديا بين المحافظات حيث سّجلت كل من المحافظات الجنوبية ميسان وذي قار والبصرة أعلى النسب حوالي (80.5 %) و(75.4%) و(73.7%) على التوالي ، قد يعود السبب في ذلك إلى اندماج النازحين في المجتمع للمحافظات التي استقبلت النازحين ، بينما أدنى

---

(1) وزارة التخطيط ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 ، وزارة التخطيط ، بغداد ، 2009 ، ص67

(2) المفوضية العليا لحقوق الإنسان / النازحون والمهجرون داخليا من 10 / 6 / 2014 ولغاية 10 / 5 / 2015 ، المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، بغداد ، 2015 ، ص17 .

(3) Norwegian Refugee Council and internal , Displacement Monitoring centre , Global Overview 2009 : people Internally , Displaced by conflict and Violence Geneva , 2010 , p.19

نسب للعاملين من النشطين اقتصاديا كانت في محافظات واسط وكركوك وكربلاء حوالي (44.8 %) و(52.1%) و (52.4%) على التوالي بسبب توفر المستلزمات المعيشية الضرورية من خلال المساعدات المقدمة للنازحين [1].

- توقف العديد من المشاريع الاستثمارية لاسيما في مجال البنية التحتية والصحة والتعليم الذي يعد الطريق إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة في المحافظات التي نزح منها السكان لاسيما ان هذه السياسات الاستثمارية التنموية تمثل رافدا للنمو الاقتصادي واستدامته ، فضلا عن تدني كفاءة التنفيذ للكثير من مشاريع تنمية الأقاليم التي جزء من منظومة اقتصادية واجتماعية للتنمية المحلية المستدامة في جميع محافظات العراق .
- يؤثر النزوح على المحافظات المستقبلة للنازحين إذ ان اتجاهات النزوح هي إلى المحافظات الآمنة (الوسط والجنوب) التي تعاني أساسا من ارتفاع نسب الفقر والبطالة مما يتولد على النزوح مشاكل عدة منها تزايد الحرمان وارتفاع البطالة كذلك زيادة الفقر ونقص الخدمات الأساسية وارتفاع الأسعار بسبب زيادة الاستهلاك ، كما يؤثر النزوح المستمر وتزايد أعداد النازحين على قدرة نظم الرعاية الصحية في تلبية الاحتياجات المتزايدة ، كذلك يكون تدهور نظم الرعاية الصحية اشد عندما تفتقر المحافظات التي نزح إليها الأفراد إلى البنية التحتية والتجهيزات اللازمة من أجل الاستجابة السريعة والمتزايدة للسكان .

ب. الآثار الاجتماعية للنزوح :

إنّ تمكين الإنسان من اجل تحقيق الديمقراطية يفترض أن يكون على ثلاثة مستويات اقتصادية وثقافية وسياسية ويدخل احترام حقوق الإنسان في جميع هذه الأبعاد (مواطنون يعيشون في مأمن عن الخوف ويملكون القدرة على التحكم بحياتهم ومجتمعهم) ، من هذا المنطلق نجد تعثر التنمية المحلية المستدامة وذلك بسبب الظروف التي يمر بها النازحين لاسيما المرأة والطفل حيث أثر النزوح على الأسر النازحة واتخذ عدة أشكال وكما يأتي :

- تفريق الأسرة وتمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية وحرمانهم من ضروريات الحياة ، حيث ان (3497) من الإناث النازحات بعمر (18%) فأكثر و (2765) من الإناث من دون عمر (18) سنة تعرضن للانتهاكات البعض منهن تعرضن للقتل أو للقصف دون عمر (18) سنة حيث بلغ العدد حوالي (798) وتشكل أعلى النسب في محافظة نينوى بنسبة (27 %) ثم محافظة صلاح الدين (19 %) ، أما عدد النساء بعمر (18) سنة فأكثر اللاتي تعرضن للقتل أوالقصف (572) وسجلت محافظة نينوى أعلى النسب (33 %) بينما كان عدد النساء دون (18) سنة اللاتي تعرضن للاختطاف أو الاختفاء (295) وسجّلت نينوى أيضاً أعلى نسبة حيث بلغت ما يقارب (35 %) تليها محافظة صلاح الدين (20 %) [2].
- انهيار آليات الحماية ، أدى إلى تزايد الأسر التي تعيلها النساء والأطفال مجبرون على لعب ادوار مكتسبي الدخل بسبب معاناة عائلاتهم من الفقر وهذا بدوره أدى إلى الخروج إلى الشارع للبحث عن عمل وذلك عندما تنعدم الخيارات المتاحة أمام الأسر في تأمين حاجاتهم المنزلية الضرورية وارتفاع تكاليف المعيشة اليومية مما يعرض الأطفال إلى أنشطة كسب العيش غير المشروعة وبسبب هذه الضرورات الاقتصادية قد تجد أطفال صغار السن (8) سنوات ينخرطون في بيع الأسلحة والمخدرات ويحيط بهم العنف وعدم الأمان يوميا مما يؤثر بشكل سلبي على سلوكهم وتطورهم النفسي حيث الاستغلال والعنف والمعاملة السيئة من قبل أرباب العمل [3].
- حرمان الأطفال من التعليم يعود إلى الكلفة العالية للدراسة من جهة وطرق النقل من جهة أخرى حيث يبعدان الأطفال عن التعليم إلا أنّ العامل الأساسي للانسحاب من الدراسة وعدم التسجيل هو ما يقع على الأطفال من مسؤولية المساهمة في الاقتصاد المنزلي حيث ان تدني مستويات المعيشة العائلية تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي الضروري لعدم التحاق الأطفال إلى المدارس [4] ، وتشير الاحصاءات ان مجموع النازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم عام 2014 من الذكور (27118) و(23630) من الاناث ، أما على مستوى المحافظات التي نزحوا إليها فقد سجلت محافظة كركوك اكبر عدد من النازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم حوالي (18917) نازح منهم (10280) من الذكور و(8637) من الاناث ، بينما استقبلت محافظة ميسان اقل عدد من النازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم حوالي (389) نازح منهم (218) ذكور و(171) من الاناث [5].

---

(1) وزارة التخطيط ، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 دراسة تعريفية ، مصدر سابق ، ص27 .
(2) وزارة التخطيط ، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2015 ، ص18 .
(3) مركز دراسات اللاجئين ، العراق : أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول ، نشرة الهجرة القسرية ، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد ، عدد خاص ، 2007 ، ص43 .
(4) المصدر السابق نفسه ، ص46 - وزارة التخطيط ، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق ، مصدر سابق ، ص21 .
(*) تقدر منظمة الصحة العالمية ان آثار التغيرات المناخية خلال الثلاثين عاما (1970-2000) قد نجم عنها على الأقل (160) ألف حالة وفاة سنويا ، فضلا عن ذلك هناك عدد كبير من المرضى والإصابات والإعاقات . انظر في ذلك :
- عبد الاله محمد الحسن عبد السلام ، الاثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد (33) ، 2009 ، ص138 .

ثالثاً : التحديات البيئية

تعرضت البيئة في العراق لشتى أنواع الضرر والتدمير بسبب الحروب التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي وأعمال التخريب في معظم محافظات العراق وما أفرزته تلك الأحداث على مدى أكثر من عقدين من تدهور البيئة بكافة عناصرها ويمكن ان تؤشر مجموعة من التحديات وهي كالآتي :

1. التغيرات المناخية في العراق :

تشهد الخصائص المناخية تغيرات كبيرة في عناصر المناخ ، حيث يعد التغير في المناخ جزءًا من التغيرات المناخية العالمية (*)، وتشير الإحصائيات المناخية أن العراق يشهد ارتفاعا في متوسطات درجات الحرارة الاعتيادية وفي المتوسطات العظمى منها والصغرى ، فضلا عن زيادة عدد وتكرار العواصف والغبار المتصاعد والعالق وكل ذلك يسهم في بروز وتوسع مظاهر التصحر وتناقص وتدني وتلوث مصادر الغذاء .

ويشهد العراق ارتفاعا في درجات الحرارة سواء الصغرى منها أو العظمى والرطوبة النسبية لثلاث محطات مناخية ممثلة للأقاليم المناخية في العراق وهي بغداد والموصل والبصرة خلال المدة (2005-2015) ، حيث سجل أعلى معدل لدرجات الحرارة العظمى عام (2005) في محافظة البصرة (35.0 م°) وأقل معدل كانت قد سجلته الموصل (13.4 م°) ، أما فيما يتعلق بالرطوبة النسبية كان أعلى معدل عام (2006) في محافظة الموصل (53) بالمقياس المئوي أما اقل معدل في محافظة بغداد (42) بالمقياس المئوي [1] ، أما في عام (2015) كان أعلى معدل لدرجات الحرارة العظمى في محافظة البصرة (34.7 م°) ، وأقل معدل في بغداد (16.7 م°) ، أما فيما يتعلق بمعدل الرطوبة النسبية في عام (2015) سجّلت محافظة بغداد (41) بالمقياس المئوي أما البصرة فقد كان معدل الرطوبة حوالي (40) بالمقياس المئوي [2] ، كما تشير الإحصاءات المناخية إنّ كميات الإمطار الساقطة في العراق تتميز بتذبذبها وقلة كمياتها بين عام وآخر ، حيث تشير البيانات في عام (2004) أنّ محافظة واسط قد سجلت أقل كمية من الأمطار الساقطة حوالي (42) ملم ، كذلك سجلت محافظة نينوى أعلى كمية من الأمطار الساقطة حوالي (357.1) ملم ، أما في عام (2015) سجّلت محافظة ديالى اعلى مجموع سنوي من الأمطار الساقطة حوالي (391.8) ملم في حين أن محافظة ذي قار قد استلمت أقل مجموع سنوي من الأمطار حوالي (93.2) ملم [3].

وينعكس تاثير التغير المناخي في معدلات درجات الحرارة في العراق على تغير حجم الأمطار الساقطة والتي لها تأثيرعلى خصائص الجفاف سواء في التربة والمياه وما يرافقها من ظواهر جوية تؤثر على مظاهر التصحر .

2. تلوث التربة :

يعد تلوث التربة أحد أبرز أشكال التلوث البيئي في العراق لما لحق بالعراق من أسلحة الدمار من خلال الحروب التي عصفت به وعمليات التخريب للتربة وتراكم النفايات السامة المختلفة التي تهدد الأمن البيئي وبالتالي تؤثر على استمرار الحياة بأشكالها المختلفة ، ومن أهم مصادر تلوث التربة في العراق التلوث بالأسمدة الكيماوية والعضوية وظهور حالات التلوث بالملوحة التي أصبحت فيها من أهم ملوثات التربة ومشكلة تعاني منها مساحات كبيرة من الأراضي لاسيما في وسط وجنوب العراق ، ويعود ذلك إلى ما تعانيه التربة من تفاوت في الخصائص الفيزيائية والكيميائية بسبب طبيعة تكونها ، فضلا عن النظام الزراعي السائد وطرائق وأساليب الري المستخدمة وعدم وجود نظام صرف طبيعي أو صناعي كفوء وتسبب ذلك في فقدان التربة لخصوبتها الذي سبب تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي متدنية الإنتاجية [4] ، ويؤثر تلوث التربة سلبا على المزارعين من خلال ترك أراضيهم والتي هي مصدر الرزق الأساسي والهجرة إلى المدن ، ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم الفقر ، كما أنّ تلوث التربة يسهم في زيادة الأراضي التي تكون غير صالحة للزراعة ومن ثم انخفاض الإنتاجية وانعدام الأمن الغذائي للأفراد الأمر الذي ينعكس بصورة كبيرة على التنمية المحلية المستدامة ويوضح الجدول (5) نسب الاراضي المزروعة إلى إجمالي الاراضي الصالحة للزراعة.

---

(1) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية (2012-2013) الأحوال الطبيعية ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2014 ، ص30 .

(2) وزارة التخطيط ، قسم إحصاءات البيئة ، الإحصاءات البيئية في العراق (الأحوال الطبيعية ، المؤشرات الصحية ، المؤشرات الزراعية) لسنة 2015 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2016 ، ص25 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ص29.

(4) حارث حازم أيوب و فراس عباس فاضل ، التلوث البيئي معوقا للتنمية ومهددا للسكان ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد (2) ، العدد (3) ، 2010 ، ص250 .

جدول (5)
نسبة الأراضي المزروعة إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة بحسب المحافظات للمدة (2008-2015) نسب مئوية

السنوات / المحافظات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بغداد	55.5	55.5	53.6	53.6	55.6	88.4	45.0	63.1
نينوى	76.2	76.2	72.2	8.7	87.3	100	79.5	-
كركوك	-	-	17.8	50.8	50.8	100	48.1	24.2
ديالى	-	-	31.8	17.7	14.3	100	15.7	14.3
الانبار	36.6	36.6	-	68.6	56.3	0.6	58.0	-
بابل	56.9	56.9	74.5	53.6	41.1	79.8	44.3	52.7
كربلاء	-	-	88.3	88.3	27.2	-	8.2	19.2
واسط	94.4	94.4	88.9	0.3	78.0	-	26.4	-
صلاح الدين	-	-	83.0	83.0	27.3	15.9	18.7	23.9
النجف	-	-	100	59.2	56.4	30.9	2.4	5.4
الديوانية	46.2	46.2	63.6	65.7	65.7	44.4	42.2	33.1
المثنى	-	-	31.8	39.6	33.2	78.3	19.3	46.3
ذي قار	51.6	51.6	81.1	-	41.6	-	33.0	20.7
ميسان	55.8	55.8	44.4	25.2	25.2	21.5	24.1	24.5
البصرة	24.2	24.2	5.0	12.2	60.5	2.4	2.4	4.5
الإجمالي	61.8	61.8	44.7	41.5	50.2	38.3	27.8	13.1

المصدر :
- **وزارة التخطيط ، الإحصاءات البيئية السنوية للمدة (2008-2014) ، وزارة التخطيط ، العراق .**
- **وزارة التخطيط ، قسم إحصاءات البيئة ، الإحصاءات البيئية في العراق (الأحوال الطبيعية ، المؤشرات الصحية ، المؤشرات الزراعية لسنة 2015) ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2016 .**

3. التصحر والجفاف :

يواجه العراق مجموعة من التحديات البيئية لاسيما التي تتعلق بتغير المناخ ، يعد العراق من أكثر البلدان العربية التي تتأثر بالتغيرات المناخية من ارتفاع في درجات الحرارة وقلة الأمطار وانقطاعها خلال فصل الصيف من السنة تسهم بجفاف التربة وتفككها والتعرض لحركة الرياح التي تقوم بنقلها ، مما يؤدي إلى زيادة تعرضها لعوامل التعرية وينجم عن ذلك بروز مظاهر التصحر (*) ، وشهد العراق خلال المدة (2006- 2010) موجات من الجفاف لاسيما في محافظات الجنوب البصرة وميسان وذي قار ، كما أدت موجات الجفاف التي تعرض لها العراق إلى تراجع حجم الأهوار إلى حجمها الأساسي عام (2003) الذي تقلص بنسبة (90 %) بسبب السياسات السابقة والإفراط في استخدام مياه الأهوار(**) ، وقد أثرت العوامل البشرية في رفع معدلات التصحر في العراق في جانبين يتمثل الأول في الضغط السكاني ، أما الجانب الثاني فيتمثل في الضغط الرعوي الذي يحدث عندما ترعى الماشية في أراضي المراعي بأعداد أو أنواع منها بما يفوق طاقة المراعي التي توفرها ، وهذا يسهم في تصحر الأراضي الرعوية وبالشكل الذي يؤثر سلبا على النظام البيئي من خلال إزالة غطائها النباتي ، وما يرافق ذلك من تعرية للتربة وانجرافها ويسهم سوء استخدام الموارد المائية في زيادة التملح ونتيجة لذلك تباينت درجات التصحر في العراق من منطقة إلى أخرى ، ويبلغ مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في العراق حوالي (48.0) مليون / دونم وبنسبة (27.5%) بينما بقية الأراضي فهي صحراوية (54.0) مليون دونم وبنسبة (31.0%)[1].

(*) يعني التصحر التدهور التدريجي والمستمر في مستويات القدرة الإنتاجية للتربة والغطاء النباتي في المناطق الجافة وشبه الجافة والرطبة وشبه الرطبة ذات الاستغلال والقابلية الزراعية والرعوية بفعل تظافر عوامل طبيعية وبشرية منها التقلبات المناخية وزحف الكثبان الرملية والأنشطة البشرية ، وتحدث ظاهرة التصحر عند اقتلاع الغطاء النباتي والشجري الذي يكفل تماسك التربة فمثلا تنشأ بفعل قطع الأشجار أو لتمهيد الأرض للزراعة ، فضلا عن الزراعة المكثفة التي تستنفد العناصر المغذية من التربة أو من خلال الرعي الجائر ، كما ان السكان وبفعل النزاعات يضطر إلى النزوح إلى مناطق هشة بيئيا مما يخلق ضغطا مفرطا على الأراضي . انظر في ذلك :
- **علي غليس ناهي السعيدي ، المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، جامعة ميسان ، كلية التربية الأساسية ، المجلد (8) ، العدد (15) ، 2009 ، ص170 .**

(**) كانت الاهوار العراقية الممتدة على مساحة تقدر بـ (10500) كم2 من أكبر الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط ، حيث تمتد على طول (3) محافظات هي البصرة وميسان وذي قار وكان لها دور أساسي في دعم سبل عيش حوالي (500000) مواطن والحفاظ على الحياة البرية ، وقد أدى استنزاف الاهوار إلى انهيار خط صيد الأسماك عام (1997) ، كما انخفض عدد الجاموس من (80000) إلى حوالي (5000) ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الهجرة الناجمة عن الجفاف .انظر في ذلك :
- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الإطار الوطني للإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف في العراق دراسة تحليلية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، مكتب العراق ، 2014 ، ص72-73 .**

(1) وزارة التخطيط ، الإحصاءات البيئية 2013 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2014 ، ص62.

إنّ التخصيصات الاستثمارية لم تتجه إلى القطاع الزراعي بالشكل الذي يؤدي إلى القضاء على ظاهرة التصحر التي تهدد الأراضي في العراق ومن خلال البيانات الإحصائية لعام (2015) كان إجمالي الأراضي المهددة بالتصحر حوالي (4095377) دونم ، أما أكثر المحافظات المعرضة للتصحر هي محافظة نينوى حوالي (1385843) دونم وبنسبة (33.8%) من مجموع الأراضي المهددة بالتصحر في العراق ثم تليها محافظة ذي قار (812667) دونم وبنسبة (19.8%) وصلاح الدين (520000) دونم بما نسبته (12.6%) من إجمالي الأراضي المهددة بالتصحر [1].

ويستدل من ذلك أن التصحر والجفاف يؤدي إلى انهيار النظم الزراعية من خلال انخفاض في إنتاجية الأراضي الزراعية ، ويترتب عليه نقص في الأغذية الأساسية لاسيما الحبوب ونقص في الثروة الحيوانية التي تتأثر بسبب انخفاض الغطاء النباتي ، كما قد يؤدي إلى ضيق سبل العيش للذين يعتمدون على الزراعة ومن ثم تفاقم حد الفقر .

4. تلوث الهواء :

إنّ أبرز مصادر تلوث الهواء في العراق ما أحدثته الحروب من إطلاق للصواريخ والقنابل ، وما أحدثته عمليات التخريب من حرق للوقود نتيجة احتراق المصافي والمستودعات النفطية ومخازن المواد الكيمياوية والأنابيب فضلا عن التفجيرات التي تؤدي مع الحروب إلى انطلاق الغازات في الجو مثل غاز اليورانيوم وغاز ثاني أوكسيد الكربون والكبريت ، وكذلك هناك مصادر أخرى للتلوث مثل التلوث الناتج عن عوادم السيارات والآليات والمولدات والتلوث بالغبار الناتج عن العواصف الترابية ، وقد تزايدت في المحافظات العراقية نسب تلوث الهواء بالرصاص والصادر عن المواد الكيمياوية وكميات من عناصر الإشعاع المنضب ونتيجة لذلك انتشرت الأمراض السرطانية في جميع محافظات العراق وبأعداد متباينة وتشير بيانات صادرة من وزارة الصحة أن عدد حالات الإصابة بالأمراض السرطانية لعام (2012) كان حوالي (21101) حالة ، وأن أعلى عدد من حالات الإصابة كان في محافظة بغداد حوالي (6197) حالة ، ثم محافظة نينوى (1649) حالة ثم البصرة حوالي (1638) حالة ، بينما سجّلت محافظة المثنى اقل عدد من حالات الإصابة بالسرطان حوالي (343) حالة للعام نفسه [2] .

كما أنّ تزايد حالات الإصابة بالإمراض السرطانية يشكل تحديا لتحقيق تنمية محلية مستدامة ، لاسيما إنها تؤدي إلى ارتفاع تكاليف العلاج وبالتالي استنزاف دخول الأفراد وانعكاس ذلك على سبل العيش الكريم بصورة دائمة ، فضلا عن ذلك حرمانهم من التمتع بصحة جيدة للقيام بالنشاط الاقتصادي ، كما يواجه العراق سنويا عواصف ترابية تحمل كميات من الغبار تؤثر بصورة مباشرة على الصحة العامة لكبار السن والصغار ومرضى الربو والحساسية وتزايد تكاليف العلاج لاسيما من ذوي الدخل المحدود ، حيث تشير الإحصاءات إنّ أقل معدل لكمية الغبار المتساقط عام (2004) كان في محافظة واسط حوالي (1.4) غم / م^2 وأعلى معدل كان في محافظة ميسان حوالي (86.4) غم / م^2 ، وتتباين النسب لبقية المحافظات بين الارتفاع والانخفاض لتسجل عام (2014) في محافظتي نينوى وديالى أقل معدل حوالي (8) غم / م^2 ، أما أعلى معدل فكان من نصيب محافظة صلاح الدين حوالي (45)غم / م^2 [3].

5. تلوث المياه :

إنّ تلوث المياه وجه آخر من وجوه التلوث الذي تعاني منه البيئة العراقية ومن أبرز أنواع التلوث في العراق هو التلوث الكيمياوي والبايولوجي والجرثومي والذي ينعكس سلبا على التنمية المحلية المستدامة في العراق إذ إنّ المبازل المصدر الأساس لزيادة الملوحة لنهر دجلة والفرات لما تحويه من أملاح تصل إلى (20 %) أي يطرح أكثر من (2) مليار م^3 سنويا ، كما أنّ استخدام المبيدات الكيمياوية مصدر لإبادة الحياة المائية ، فضلا عن مياه المجازر التي يتم تصريفها إلى الأنهار دون معالجة كما تمثل الصناعة مصدر رئيساً لتلوث المياه وتأثيره سلبي على الكائنات الحية والإنسان من خلال تلوث مياه الشرب ، حيث تطرح مواد ملوثة ومواد سامة ورصاص وزئبق وكادميوم تؤدي إلى انقراض الثروة السمكية والأحياء الأخرى من السلسلة الغذائية ومسببة للكثير من الأمراض المعوية ومنها الكوليرا[4] ، كذلك ينجم تلوث المياه عن مياه الصرف الصحي بسبب قدمها ، فضلا عن المستشفيات التي هي بدون منظومة معالجة ولا تتسم بالكفاءة كما

---

(1) وزارة التخطيط ، مؤشرات البيئة والاستدامة ذات الأولوية في العراق 2015 ، وزارة التخطيط ، العراق، 2015 ، ص65.

(2) وزارة التخطيط ، قسم إحصاءات البيئة ، الإحصاءات البيئية في العراق (الأحوال الطبيعية ، المؤشرات الصحية ، المؤشرات الزراعية) لسنة 2015 ، مصدر سابق ، ص39.

(3) وزارة التخطيط ، الإحصاءات البيئية لسنة 2014 ، مصدر سابق ، ص65.

(4) منتظر فاضل البطاط ، تلوث المياه في العراق وأثاره البيئية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد (11) ، العدد (4) ، 2009 ، ص129.

أنّ اغلب مدن العراق ليس فيها مجاري والتي نفذت مثلا في محافظة بغداد أصبحت متقادمة وتسهم مع مياه الصرف الصحي بالتسرب إلى المياه السطحية والجوفية وتزيد من تلوث الأنهار التي تصب دون معالجة كما في معظم شبكات مياه الشرب في المدن متداخلة مع المجاري يسهم كل ذلك في نقل الامراض المعدية [1] .

6. النفايات :

تشمل النفايات عدة أنواع منها السائلة والصلبة والغازية وقد مثلت المخلفات الصناعية السائلة احد أهم مصادر تلوث البيئة وهنا يتم التأكيد على أنّ غالبية الصناعات العراقية التي أنشأت خلال الستينيات والسبعينيات تفتقر إلى الشروط والمتطلبات البيئية سواء من حيث الموقع أم من حيث المعالجات وتتميز بارتفاع تركيز الملوثات فيها والتي تطرح مباشرة إلى المصادر المائية أو شبكات المجاري العامة من دون معالجة أو بمعالجة جزئية أو كلية ولكن في وحدات تنعدم فيها الكفاءة ومما زاد الأمر سوءًا ضعف الرقابة البيئية على الأنشطة الصناعية بأنواعها من جهة وعدم الالتزام بتطبيق المحددات والمتطلبات البيئية من جهة أخرى ، أما النفايات الصلبة فهي غير قابلة للاستخدام أو التدوير وتعد من المخلفات الخطرة في العراق بسبب عدم وجود فرز لها في كافة الميادين[2].

وتجدر الإشارة أنّ إجمالي عدد مواقع الطمر الصحي في العراق ما عدا إقليم كردستان العراق عام (2014) حوالي (144) منها (26) فقط حاصلة على الموافقة البيئية بينما نجد أن (118) موقع غير حاصلة على الموافقة البيئية ، كما أن هناك (21) محطة تحويلية نظامية أما عدد مواقع الرمي العشوائي (103) موقع فضلا عن ذلك فإنّ عدد مواقع التجميع (المؤقت) غير النظامي حوالي (79) موقع ، أما على مستوى المحافظات حيث سجّلت كل من محافظة واسط المرتبة الأولى في عدد المواقع الحاصلة على الموافقة البيئية حوالي (4) مواقع ، بينما نجد بغداد وتحديدا أطرافها ومحافظة النجف لم يكن هناك أي موقع حاصل على الموافقة البيئية ، أما عدد المواقع التي لم تحصل على الموافقة جاءت محافظة نينوى في المقدمة حوالي (23) موقعاً ثم محافظة بابل (15) موقع وفيما يتعلق بالمحطات التحويلية النظامية كانت بغداد في المقدمة (أمانة بغداد) حوالي (9) محطات ثم محافظة النجف (5) محطات ومحافظات بابل ونينوى وكركوك (2) محطة لكل منهم بينما بقية المحافظات لا تتضمن أي محطة تحويلية ، كما أنّ عدد مواقع التجميع المؤقت غير النظامية كان من نصيب بغداد (أطراف بغداد) حوالي (12) وأمانة بغداد حوالي (10) موقع ثم محافظة الديوانية (9) مواقع ولم تسجل نينوى إي موقع مؤقت للتجميع وكان عدد مواقع الرمي العشوائي من نصيب محافظتي نينوى والأنبار حوالي (17) موقع لكل منهما بينما أقل عدد كان من نصيب محافظتي ديالى وكربلاء حوالي (1) موقع لكل منهم [3].

7. الضوضاء :

تتعدد مصادر الضوضاء في العراق إلا أنّ أهمها يرتبط بالمصانع والمعامل وعمليات البناء ووسائط النقل المختلفة ، فضلا عن ذلك انتشار مولدات الطاقة الكهربائية الأهلية التي أخذت بالتزايد المستمر خلال السنوات الأخيرة (منتصف التسعينيات) عشرات الآلاف منها في المدن وحتى في الأرياف كونها شبه مصادر دائمية ومستمرة ، لذلك أصبحت من أبرز مصادر التلوث الضوضائي في العراق ويصل مستوى الصوت الصادر عن مولدات المنازل ما بين (40-70) ديسيبل وفقا لحجم ونوع المولدة ، أما مولدات الأحياء فيصل الصوت أحيانا أكثر من (90) ديسيبل ، وتزداد في حالة قدم وعدم صيانة تلك المولدات وتؤثر هذه المولدات على القائمين على تشغيلها وعلى الدور السكنية التي يصل الحد الأعلى المسموح به (68) ديسيبل وتصل أحيانا أصوات هذه المولدات لمستويات الضوضاء الصادر من تلك المولدات في مدينة البصرة إلى حوالي (97 ، 100 ،101) ديسيبل [4].

وتؤثرالمولدات على الصحة العامة من خلال فقدان السمع المؤقت لمستوى ضوضاء (80) ديسيبل وتشمل الشخص القريب منها كما تؤثر على انتظام ضربات القلب وضغط الدم والجهاز التنفسي ، فضلا عن ذلك الانزعاج وعدم التركيز ، و في مدينة النجف والكوفة تبيّن أنّ الضوضاء الناجمة عن المولدات تشكل حوالي (52 %) و (24 %) عن المركبات و (12%) ضوضاء ساحات لعب الأطفال (6 %) ضوضاء المدارس و(3 %) ناجمة عن الأسواق الشعبية وتولد مولدات البنزين مستوى ضوضاء حوالي

---

(1) المصدر السابق نفسه ، ص131.

(2) وزارة التخطيط ، التفاوت في مستوى الخدمات المقدمة لقطاعات (المياه ، المجاري ، الخدمات البلدية) لسنتي (2005) و (2010) ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2012 ، ص3-4.

(3) وزارة التخطيط ، الإحصاءات البيئية في للعراق لسنة 2014 ، مصدر سابق ، ص220.

(4) عماد مطير خلف الشمري و نهاد خضير كاظم الكناني ، البيئة والتلوث دراسة للتلوث البيئي في العراق ، مطبعة الأيك ، بغداد ، 2011 ، ص275.

(70.3) ديسيبل ، أما مولدات الديزل تولد مستوى يصل إلى (93.6) ديسيبل[1] ،ومن المصادر الأخرى للضوضاء وسائط النقل في المدن العراقية وبرز دور التلوث بسبب حركة المرور لاسيما بعد عام (2003) بسبب ازدياد أعداد السيارات التي تدخل وبدون رقابة بالشكل الذي يفوق الطاقة الاستيعابية للطرق الرئيسة والفرعية ، مما يؤدي إلى الاختناقات المرورية لاسيما في المدن وارتفاع أصوات المنبهات من قبل سائقي تلك المركبات والذي يرفع من حجم التلوث الضوضائي وتعد أصوات المنبهات من الأصوات الخطرة لوظائف الجهاز العصبي إذا تجاوزت الحدود المسموح بها ، لاسيما عندما يكون الشخص يبعد عنها بمسافة لا تزيد عن (0.5 -1) متر وفقا لتحسس أذن المتعرض كونها من الأصوات الفجائية التي تخترق طبلة الأذن وقد تؤدي إلى تلفها لحظة التعرض لها بسبب تأثير هذه الأصوات على العضيمات الموجودة فيها شأنها شأن الانفجار الفجائي [2].

الضوضاء من أهم مشاكل الحياة المعاصرة فهي نوع من التلوث يؤثر على الإنسان ونمط حياته وتسبب أضراراً كثيرة ، كما تؤثر بطريقة غير مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ولأنّ التنمية المحلية المستدامة تقوم أساسا على بناء قدرات الإنسان أي تمكينه من اجل ممارسة النشاط الاقتصادي وبالتالي لابد من مواجهة التلوث بكافة أنواعه لتأثيره الشديد على الصحة العامة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. كان الريف المنطلق الحقيقي للبحث عن مسار تنموي جديد لاسيما بعد تعميق الاختلالات وتزايد فجوة التخلف ما بين الحضر والريف على مستوى البلدان المتقدمة أو النامية .
2. اللامركزية الإدارية آلية وأسلوب إداري يدعم التنمية المحلية المستدامة من خلال تعزيز عنصر المشاركة ، حيث يتيح للسكان المحليين اتخاذ القرارات التي تتعلق بمناطقهم .
3. ارتباط كبير بين التخصيصات الاستثمارية ونسب التذبذب فيها وبين الأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وذلك لاعتماد السياسات التنموية على مصدر وحيد للتمويل ، حيث تعاني المحافظات من ضعف الموارد المحلية والتي ترتبط أساسا بمدى منح الصلاحيات للمحافظات من اجل الحصول على الإيرادات الذاتية من اجل تعبئتها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة .
4. اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي ، حيث يعتمد اقتصاد العراق على قطاع النفط الخام بشكل كبير وغياب بقية القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعة التحويلية والتي لها دور كبير في تنويع مصادر الدخل .
5. الاستقرار والأمن الاجتماعي من عوامل نجاح التنمية المحلية المستدامة فالإرهاب يؤثر على التنمية وتمثل ذلك من خلال تزايد النزوح الداخلي الذي يترك اثارا اقتصادية واجتماعية على المحافظات التي ينعدم فيها الاستقرار الامني والمحافظات المستقبلة للنازحين .
6. لم تسهم التخصيصات الاستثمارية في تقليل مظاهر التصحر بدلالة تذبذب وانخفاض نسب الاراضي المزروعة إلى إجمالي الاراضي الصالحة للزراعة .

ثانياً : التوصيات

تتجسد توصيات البحث من خلال الآتي :

7. الاستفادة من اللامركزية الإدارية في مجال تعبئة الموارد المالية للمحافظات وابتكار وسائل جديدة من خلال الضرائب والرسوم التي تقع ضمن الحدود الإدارية لها من اجل تمويل مشاريعها في ظل تأخر وصول التمويل اللازم من الحكومة المركزية إلى المحافظات من أجل دفع عجلة التنمية واستمرارها .
8. وضع خارطة للاستثمار الصناعي تؤشر الفرص الاستثمارية الصناعية في المحافظات وتوافر البنى التحتية للمناطق الصناعية وانشاء مناطق صناعية جديدة قادرة على تشجيع الاستثمار الصناعي لاسيما في المحافظات التي تعاني من البطالة والفقر .
9. استخدام سياسة الجباية البيئية تتمثل بوضع (تسعيرة أو رسم أو ضريبة) للتلوث وتستعمل هذه الأموال من أجل إنشاء أجهزة للحد من ظاهرة التلوث وحماية البيئة .
10. اختيار البلديات المحلية الأنواع النباتية المتأقلمة مع الظروف البيئية المحيطة وتنفيذ وإتباع الأسس والمعايير العلمية في زراعة النباتات لما لها من جمالية للمدن ، فضلا عن ذلك دورها المهم للبيئة ويتجسد ذلك من خلال " الحزام الأخضر " في حماية المدينة من أضرار الرياح وما تحمله من غبار ودورها في تلطيف المناخ واغناء البيئة المحلية واعتبارها مناطق ملائمة للاستجمام والراحة وأهميتها في مكافحة ظاهرة التصحر .
11. العمل على إجراء حوار مباشر ومستمر مابين المجالس المحلية وسكان المحافظات من اجل معالجة المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية تنمية مجتمعاتهم .

---

(1) حسين شاكر محمود البحراني ، دراسة حقلية عن أهم مصادر التلوث الضوضائي في الأحياء السكنية لمدينتي النجف والكوفة ، مجلة القادسية للعلوم الهندسية ، كلية الهندسة ، جامعة الكوفة ، المجلد (2) ، العدد (4) ، 2009 ، ص10-11 .

(2) عماد مطير خلف الشمري و نهاد خضير كاظم الكناني ، مصدر سابق ، ص276 .

المصادر باللغة العربية

أولاً : الدساتير والقوانين

12. قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، بغداد ، 2004 .
13. مجلس النواب العراقي ، دستور جمهورية العراق الدائم لسنة 2005 .
14. مجلس النواب العراقي ، قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 .

ثانياً : الكتب

15. أبو عيانة ، فتحي محمد ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط$_2$ ، 2000.
16. خاطر، أحمد مصطفى و محمد ، محمد عبد الفتاح، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2010 ، ص144.
17. الشمري ، عماد مطير خلف و الكناني ، نهاد خضير كاظم ، البيئة والتلوث دراسة للتلوث البيئي في العراق ،مطبعة الأيك ، بغداد ، 2011.
18. . سلام ، منى جميل ، و مصطفى محمد علي ، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2015 .
19. صابر ، محي الدين، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، القاهرة ، 1962.
20. عبد اللطيف ، رشاد أحمد، التنمية المحلية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ط$_1$ ، 2011.
21. اللبدي ، نزار عوني ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة ، دار دجلة ، عمان ، ط$_1$ ، 2015.
22. مجموعة من الخبراء ، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2008.

ثالثاً : المجلات والدوريات والبحوث

23. أيوب ، حارث حازم والبياتي ، فراس عباس فاضل ، التلوث البيئي معوقا للتنمية ومهددا للسكان ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، المجلد (2) ، العدد (3) ، 2010
24. البحراني ، حسين شاكر محمود ، دراسة حقلية عن أهم مصادر التلوث الضوضائي في الأحياء السكنية لمدينتي النجف والكوفة ، مجلة القادسية للعلوم الهندسية ، جامعة الكوفة، كلية الهندسة، المجلد (2) ، العدد (4) ، 2009
25. البصام ، سهام حسين والشريدة ، سميرة فوزي شهاب ، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العمة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير نفطية ..دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 ، 2013
26. البطاط ، منتظر فاضل ، تلوث المياه في العراق وآثاره البيئية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (11) ، العدد (4)، 2009
27. حاتم ، فارس عبد الرحيم ، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الكوفة ، كلية القانون ، المجلد (1) ، العدد (2) ، 2009
28. حسن ، أحمد محمد ، التنمية الريفية لمكافحة الفقر في صلاح الدين ..دراسة لبرامج مختارة ، وزارة التخطيط ، بغداد ، 2015
29. السعيدي ، علي غليس ناهي ، المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، جامعة ميسان ، كلية التربية الأساسية ، المجلد (8) ، العدد (15) ، 2009
30. صالح ، نغم محمد ، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005 الواقع والطموح ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد (41) ، 2009
31. عبد السلام ، عبد الاله محمد الحسن ، الاثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان ، مجلة أسيوط للدراسات البيئية ، العدد (33) ، 2009
32. محمد ، رجراج محمد وحداد ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 2014 .

رابعاً : الاطاريح والرسائل الجامعية

33. علي ، آمنة حسين صبري ، استراتيجية التنمية المحلية في العراق خيارات في تنمية الموارد وبناء القدرات ، أطروحة دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، 2013.

خامساً : التقارير والنشرات الوطنية العربية والدولية

34. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2004-2015) .
35. البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية للسنوات (2004-2015).
36. صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد الإقليمي دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمي ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2015.
37. صندوق النقد الدولي ، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي ،صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2015.
38. اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهة التحديات ، المركز الإقليمي للإعلام ، القاهرة ، 2010.
39. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التنمية المحلية في المناطق الريفية المحلية العربية مفاهيم وتجارب ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1998.

40. مركز دراسات اللاجئين ، العراق : أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول ، نشرة الهجرة القسرية ، مركز دراسات اللاجئين ، جامعة أكسفورد ، عدد خاص ، 2007 .
41. المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، النازحون والمهجرون داخليا ، المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، بغداد ، 2015.
42. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،الإطار الوطني للإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف في العراق .. دراسة تحليلية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، مكتب العراق ، 2014.
43. وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية (2008-2009) و (2012-2013) الحسابات القومية ، وزارة التخطيط ، العراق .
44. وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية (2012-2013) إحصاءات التجارة الخارجية ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2014.
45. وزارة التخطيط ، الإحصاءات البيئية السنوية للمدة (2008- 2015) ، وزارة التخطيط العراق .
46. وزارة التخطيط ، مؤشرات البيئة والتنمية ذات الأولوية في العراق ، 2015 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2015.
47. وزارة التخطيط ، قسم إحصاءات البيئة ، الإحصاءات البيئية في العراق (الأحوال الطبيعية ، المؤشرات الصحية ، المؤشرات الزراعية لسنة 2015 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2016.
48. وزارة التخطيط ، التفاوت في مستوى الخدمات المقدمة لقطاعات (المياه ، المجاري ، الخدمات البلدية) لسنتي 2005 و 2010 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2012.
49. وزارة التخطيط ، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2015.
50. وزارة التخطيط ، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014 ..دراسة تعريفية ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2015.
51. وزارة التخطيط ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 ، وزارة التخطيط ، العراق ، 2009.

سادساً : شبكة المعلومات الدولية

52. الحسيني ، زهير ، اللامركزية الإدارية في النظام القانوني للمحافظات التي لم تنتظم قي إقليم ، 2013 ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع : www.hdf-iq.org
53. المهداوي ، وفاء ، المرأة الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق ، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع : www.Lier.org

المصادر الأجنبية

54. Todaro & smith , Economic Development , Addison Wesley , Boston , 2003
55. Andy pike & Others , What Kind Of Local And Regional Development And For Whom ?, Department Of Geography and Environment , London , Regional Studies ,Vol. 44.9 , 2007 .
56. Institute For Economics & Peace , Global terrorism index 2015,New York , 2015.
57. Norwegian Refugee Council and internal , Displacement Monitoring centre , Global Overview (2009, 2015, 2016) : people Internally , Displaced by conflict and Violence , Geneva .
58. United Nations , Human Development , United Nations , New York , 1990.
59. OECD, Territorial development and structural change A new perspective on adjustment and reform organization for economic cooperation and development, OECD , Paris ,1993.
60. Woodward , D.F, Federal System , Government and Politics , vol . (1) , School of Political and Social Inquiry , monash university Australia .
61. Edward Taylor , International Migration Economic Development , 2006 : www.unpopulation.org.

.....
.....
.....